

الفصل السادس

٦. المشاركة والمخطط الاستراتيجي للمدن

١-٦ الملامح.. والإطار العام

في إطار برنامج الحكومة للتنمية، والتي تهدف إلى وضع منظومة متكاملة للتنمية العمرانية المستدامة للمدن المصرية؛ فقد قام مجلس الوزراء بتكليف الهيئة العامة للتخطيط العمراني بإعداد مخططات استراتيجية جديدة لكافة المدن المصرية خلال ثلاث سنوات، بحيث يتواءم هذا المشروع مع المشروع القومي لتنمية الريف المصري (إعداد المخططات الاستراتيجية العامة لقرى الجمهورية). وبناءً على ذلك فقد قامت الهيئة بإعداد المخططات الاستراتيجية للمدن المصرية ساعية من وراء ذلك إلى ما يلي:

- تمكين المجتمعات المحلية من تحديد أولويات التنمية، والاتفاق على استراتيجيات التنمية.

- خلق فرص عمل جديدة بالمدن مما يساهم في تطوير الاقتصاد المحلي.

- تمكين المجتمعات من إدارة التغيير ورؤية المستقبل بشكل أفضل.

- تحفيز المشاركة العريضة من كافة شركاء التنمية بالمدينة.

- تطوير خطط عمل ذات نتائج وأهداف وبرامج زمنية مع توزيع للأدوار والمسؤوليات والميزانيات مع تشجيع الشراكة بين القطاع الحكومي والخاص.

أدى ارتفاع معدلات النمو السكاني مع ثبات المساحة المأهولة بالسكان إلى ظهور مشاكل عديدة يعاني منها العمران المصري، الأمر الذي يجعله يؤثر سلباً على العمليات

التنموية المختلفة، وفي نفس الوقت ظلت المساحة المعروضة للتنمية العمرانية بالمدن والقرى دون زيادة تقريباً حتى نهاية السبعينيات من القرن العشرين، ومن ثمّ تركزت هذه الزيادة السكانية على الأراضي الزراعية المحدودة للوادي والدلتا في صورة نمو عشوائي غير مخطط على الأراضي الزراعية. وغني عن الذكر أن الزيادة العمرانية السريعة في المناطق العشوائية غير المخططة قد ساهمت في ظهور العديد من المشاكل البيئية والعمرانية والاجتماعية والاقتصادية بالمدن، مع تفاقم العديد من المشاكل الإدارية الناتجة عن ضعف قدرة الإدارات الحكومية سواء المركزية منها أو المحلية. لذا يطمح المشروع إلى تفعيل منهج تشاركي يجمع المجتمع المحلي لتحديد وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية والأنشطة المختلفة بهدف خلق مدينة قادرة على الاستدامة في مواجهة الظروف المتغيرة، واستحداث أدوات لخلق فرص عمل مناسبة، وتحسين مستوى المعيشة للجميع خاصة الفقراء والفئات المهمشة. وبناءً على ذلك تبنت الهيئة العامة للتخطيط العمراني منهج التخطيط الاستراتيجي لوضع رؤية مستقبلية متكاملة لتنمية المدينة مرتكزة على ما تتمتع به المدينة من موارد ومقومات، وتهدف في الأساس إلى تحقيق التنمية المستدامة للمدينة، وضمان الخروج باستراتيجية عملية قابلة للتطبيق يشارك في وضعها كافة الجهات المعنية وشركاء التنمية بالمدينة.

يهدف إعداد المخطط الاستراتيجي العام للمدينة، بالإضافة إلى عدد من المخططات التفصيلية ودراسات الجدوى للمشروعات ذات الأولوية للمدينة حتى سنة الهدف، وذلك من خلال المشاركة الفعالة للأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة؛ بإعداد المخطط واتخاذ القرار، بما في ذلك المشاركة في الاتفاق على القضايا

وتحديد الأهداف وتطوير الرؤى وتحديد الاستراتيجيات وبرامج المشروعات كآلية لتنمية المدينة، ومن ثم يتطلب ذلك تحفيز مشاركة الأطراف ذات الصلة بلورة الرؤية الاستراتيجية لتنمية المدينة.

التخطيط الاستراتيجي لتنمية المدينة هو وسيلة لاتخاذ قرار منظم يركز على أهم القضايا وكيفية حلها. ويقوم على رصد وتحليل الموقف الحالي، تحديد المعنيين بالأمر وكيفية التعاون معهم، مع تحديد الغاية، وتحديد الرؤية المستقبلية وترجمتها إلى أهداف طويلة وقصيرة المدى، وطرح الأنشطة المحققة لهذه الأهداف، ثم تحديد وسائل المساهمة وإعداد خطط العمل التفصيلية اللازمة لتنفيذ المخطط وآليات تنفيذ المخطط. سيدخل هذا المخطط الاستراتيجي في إطار التنمية العمرانية للنمو المستقبلي للمدينة في شكل خريطة رسمية معتمدة كما ينص قانون التخطيط العمراني، كما سيتعامل مع القضايا الاستراتيجية التي تمس تنمية المدينة وتعدّ شروطاً مسبقة لنجاح تنفيذ المخطط، كما سيعرض المبادئ والأسس التي ستعتمد عليها أجهزة إدارة المدينة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتنمية العمرانية، كما سيشمل المخطط على برنامج التنفيذ وتوجيهات وإرشادات حول الخطة الاستشارية لتمويل هذا البرنامج التنفيذي، وكذلك آلية متابعة وتقييم المخطط. تؤكد المنهجية على محلية صنع القرار وتحقيق التنمية المتكاملة للمدينة في تحديد القطاعات الأساسية المؤثرة على النمو العمراني للمدينة. ولتحقيق النهوض لهذه القطاعات الأساسية وضمان التمثيل العريض لشركاء التنمية بالمدينة وخاصة الفقراء والفئات المهمشة، مع الاهتمام بالأبعاد البيئية والاجتماعية تحقيقاً لأهداف الألفية الثالثة، فيتم النهوض بهذه القطاعات الأساسية. وتنقسم الأعمال للمدينة إلى ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى: إعداد المخطط الاستراتيجي العام للمدينة بمشاركة كافة الأطراف ذات الصلة وتحديد مشروعات التنمية ذات الأولوية.
- المرحلة الثانية: إعداد المخطط التفصيلي وخطط العمل التنفيذية ودراسات الجدوى التفصيلية للأولويات المتفق عليها متضمناً إعداد شروط أعمال ومواصفات طرح العطاء والبرامج الزمنية للتنفيذ.
- المرحلة الثالثة: إعداد إطار للإجراءات التنفيذية لمتابعة وتقييم برامج التنمية العمرانية بالمدينة وتنفيذ المشروعات.



٦-٢ المشاركة المجتمعية بمراحل إعداد المخطط

يقوم الاستشاري بإعداد المخطط الاستراتيجي العام للمدينة لمواجهة المتغيرات القومية والإقليمية وللتوافق مع المعطيات الجديدة من خلال دراسة وتحليل الموقف الحالي، ووضع الرؤية المستقبلية لتنمية المدينة مستخدماً الموارد والإمكانات المتاحة بها، وحصر المشاكل والتحديات التي قد تعوق تحقيق الرؤية، وهذا يتطلب طريقة تشاركية من بداية العملية حتى نهايتها. ولا يكفي أن يقوم الاستشاري والسلطة المحلية بإعداد المخطط وتقديمه للعامة لطرح التعليقات. بل يجب إتاحة الفرصة لجميع شركاء التنمية والجماعات المعنية في المشاركة في إحصاء مميزات المدينة (الجغرافية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتعليمية.. الخ) والإمكانات، والأهداف بعيدة وقصيرة المدى، والاستراتيجيات وبرنامج العمل الذي سيتبع هذه الأهداف التي سيتم تبنيها لتحقيق الرؤية. وعلى الاستشاري أن يقوم بإعداد وتنفيذ وتقديم تقرير حول البرنامج التشاركي المناسب كملحق للمخطط. ويجب أن يوضح هذا البرنامج كيفية سعي المكتب إلى الوصول للمجموعات الاجتماعية المهمشة وكبار السن، والمعاقين، والشباب والأقليات. وإشراكها في العملية التخطيطية إذ هي الأقل حظاً من الناحية الاقتصادية. ينقسم العمل في المرحلة الأولى إلى أربع خطوات، لكل خطوة عدة مهام وفيما يلي الخطوات والمهام المطلوب الالتزام بها في إعداد المخطط الاستراتيجي العام للمدينة:

♦ الخطوة الأولى: المرحلة التحضيرية

تنقسم هذه الخطوة إلى سبع مهام رئيسية:

— المهمة الأولى: التحضير لبدء العمل.

- المهمة الثانية: لقاء المحافظ، واجتماع بالمدينة للتعريف بالمشروع.
- المهمة الثالثة: المقابلات مع الأطراف ذات الصلة والاجتماعات.
- المهمة الرابعة: الرفع العمراني للمدينة، وتجهيز قاعدة البيانات الجغرافية.
- المهمة الخامسة: حصر الدراسات السابقة لمنطقة الدراسة ومحيطها المباشر والإقليمي.

- المهمة السادسة: الملامح الأساسية بالمدينة.

- المهمة السابعة: إعداد مؤشرات المدينة.

ولمزيد من الشرح والتوضيح فيما يخص مهام هذه الخطوة يرجى الرجوع إلى دليل العمل المرجعي، وفيما يتعلق بمراحل المشاركة المجتمعية بالمرحلة التحضيرية، فسوف يتم التعرض لـ (المهمة الثانية والثالثة والسابعة):

• المهمة الثانية: لقاء المحافظ، واجتماع بالمدينة للتعريف بالمشروع

إعداد مقابلة مع المحافظ للتعريف بالمشروع والتعرّف على أهم السياسات والمشروعات الحالية التي تخص المدينة بهدف أن يحدد المحافظ الأفراد أو الجهات التي ستقوم بتسيير مهمة فريق العمل بالمدينة. ومن الأهمية بمكان حضور قيادات المدينة (رئيس المدينة، رئيس المجلس الشعبي المحلي) هذا الاجتماع ليتعرفوا على مسؤولياتهم وموافقة المحافظ. ويتبع تلك المقابلة اجتماع لاحق بالمدينة بحضور الأطراف ذات الصلة ممثلين لأربع فئات، وهم:

- ١- الإدارة المحلية متضمنة كافة الإدارات التنفيذية المعنية.
- ٢- ممثلو المجتمع وسكان المدينة متضمنة المجلس الشعبي المحلي والقيادات الشعبية والجامعات.

٣- رجال الأعمال متضمنة كبار المستثمرين وأصحاب الأعمال الحرة التي تمثل اقتصاد المدينة.

٤- المنظمات الغير حكومية والنقابات.

ويهدف هذا الاجتماع إلى شرح وتعريف الأطراف ذات الصلة بالمشروع وعرض جميع مراحل العمل به والجدول الزمني المقترح للاتفاق عليه، والحصول على التزام الشركاء بالتعاون خلال فترة سير العمل من أجل تحقيق:

- التوازن بين المشاركة العريضة وعمق المشاركة.

- استخدام آليات لتحقيق المشاركة الشعبية للتواصل مع المجتمع من خلال الاجتماعات العامة.

- مشاركة الأطراف ذات الصلة، كأساس للشرعية، وتحقيق الرؤية.

على أن ينتهي الاجتماع بالآتي:

- تحديد شركاء التنمية مع توضيح اهتمامات ومصالح هؤلاء الشركاء والأدوار المطلوبة منهم. واختيار طرق وأساليب مناسبة لإشراكهم في عملية التخطيط (المراسلات، أو الاجتماعات، أو ورش العمل، أو أية أنواع أخرى من اللقاءات).

- صياغة الجدول الزمني للنشاطات التي تتضمن مشاركة أصحاب المصالح، ويجب أن يكون لكل عنصر من عناصر الجدول الزمني للنشاطات هدف واضح. كما يجب تسجيل جميع بيانات المدخلات والمخرجات الناتجة من التعامل مع الشركاء وكيفية استخدامها في عملية التخطيط.

- من خلال اللقاءات المستمرة مع شركاء التنمية يتم تقييم المشاركين.

• المهمة الثالثة: المقابلات مع الأطراف ذات الصلة والاجتماعات

يحتاج المخطط الاستراتيجي إلى إجراء مشاورات متعمقة ومشاركات مع شركاء المدينة السابق وصفهم، وهذا يتطلب إجراء عدة مقابلات مع الأطراف ذات الصلة، كل على حدة للتداول طبقاً للقطاعات الأساسية والعرضية التي سيتم استعراضها، وتطرح عليهم العديد من الأسئلة التي تهدف إلى الوصول إلى الملامح الأساسية المميزة للمدينة (نموذج استمارة الاستبيان)، وهي قابلة للإضافة أو الحذف حسب طبيعة المدينة مع عدم الإخلال بالهدف منها، والذي يتطلب أن تشمل الأسئلة على كل الجوانب التي ترسم الملامح الأساسية للمدينة مثل الأطر التنظيمية لموارد المدينة والدعم المؤسسي والفجوات في بناء القدرات... الخ. على أن يتم تجميع إجابات الشركاء بكافة فئاتهم السابق ذكرها.

• المهمة السابعة: إعداد مؤشرات المدينة

يتم تحديد المؤشرات بكل مدينة من خلال نتائج الأسئلة الموجهة إلى شركاء التنمية والبيانات المجمعة من بعض الدراسات السابقة وتقارير الهيئات سواء على مستوى المدينة أو المحافظة أو الهيئات الإقليمية، وفي بعض الحالات من الهيئات المركزية.

مخرجات الخطوة الأولى: فيما يتعلق بخطة المشاركة المجتمعية

- البرنامج الزمني للقاءات والمشاورات والاجتماعات التي تمت بالمدينة.
- قائمة بأسماء الشركاء مع توضيح وسائل الاتصال، مع تحليل الأطراف ذات الصلة وتقييمهم من حيث مشاركتهم السابقة في التنمية، واستعدادهم للمشاركة، مع توضيح أسس التقييم تمهيداً لتحديد مجموعة العمل الأساسية، ومشتماً على محاضر اللقاءات والهدف من كل لقاء، وما تم التوصل إليه.

- أسئلة وإجابات الشركاء التي تم طرحها على شركاء التنمية.
- بيان أهم المشروعات من خلال استرجاعها من الاستثمارات التي قام بملئها شركاء التنمية، مع تحديد أي القطاعات الرئيسية التي تخدمها هذه المشروعات (العمران والمأوى والإسكان، البنية الأساسية والخدمات والاقتصاد المحلي).

♦ الخطوة الثانية: تحديد الملامح الأساسية والرؤية المستقبلية للمدينة

- تنقسم هذه الخطوة إلى ستّ مهام رئيسية، يقوم بها الاستشاري:
- المهمة الأولى: تحليل SWOT Analysis.
- المهمة الثانية: تحديد الرؤية المستقبلية للمدينة.
- المهمة الثالثة: إعداد وتنفيذ العرض الأول لاستشارة المدينة.
- المهمة الرابعة: خريطة معلوماتية للمدينة.
- المهمة الخامسة: تدقيق مؤشرات المدينة.
- المهمة السادسة: إعداد التقرير التنموي للمدينة.
- ولمزيد من الشرح والتوضيح فيما يخصّ مهام هذه الخطوة يرجى الرجوع إلى دليل العمل المرجعي، وفيما يتعلق بمراحل المشاركة المجتمعية بالمرحلة التحضيرية، فسوف يتم التعرض لـ (الثانية، الثالثة، الخامسة):

• المهمة الثانية: تحديد الرؤية المستقبلية للمدينة

إن الغرض الرئيسي من هذه المهمة هو التعرف على المستقبل المرجو الوصول إليه، والمرتکز على الاستفادة المثلى من إمكانيات وأصول الميزة التنافسية المتوافرة بالمدينة، لذا فمن الأهمية بمكان أن يقوم الاستشاري في هذه المهمة بإعداد ما يلي:

١ - تقييم الأصول والإمكانات

إن التعرف على أصول وإمكانات المدينة هي من أهم الخطوات الأولية التي يمكن من خلالها تحديد فرص التنمية المتاحة وقدرة المدينة على استيعابها عن طريق تحليل كل من الموارد المادية واللامادية بالمدينة. والموارد المادية تكون عادة سهلة التحديد والتقييم، (كالمعالم الطبيعية الهامة، الوظيفة المميزة للمدينة وأهميتها، البنية التحتية والموارد الاقتصادية،.. الخ). أمّا الموارد اللامادية فهي أصعب في التحديد حيث أنها غير مرئية، مثل الإمكانات التكنولوجية (امتلاك التقنية)، المعرفة والمهارات المهنية والحرفية والعلاقات الاجتماعية التي يتمتع بها السكان، وللموارد اللامادية دورٌ بالغ التأثير في اقتصاد المدينة وإقليمها بما توفره من مزايا تنافسية في صورة مهارات ومعرفة وخبرات بشرية تمثل أحد أهم الأصول والموارد التي يمكن أن يبنى عليها اقتصاد قويّ ومتميز. ومن الأساليب السريعة والفعّالة في تحديد الأصول والموارد هو الإعداد لورشة عمل يدعى إليها مجموعات العمل الأساسية الممثلة لقادة أو الأطراف الفاعلة في التنمية بالمدينة بشرط أن تكون مجموعة العمل الأساسية ممثلة للفئات الأربعة لتحقيق التوازن في تحديد الرؤية. ويجب التأكد من دعوة مجموعات مختلفة من شركاء التنمية مثل (الشباب، المتقدمين في السن، المعاقين، ممثلي النقابات ورجال الأعمال، المرأة، والهيئات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني).

والهدف من ورشة تقييم الأصول والإمكانات هو تحويل شركاء التنمية من التحدث عن همومهم ومشكلاتهم إلى طرح أفكار ورؤى أكثر إيجابية وموضوعية عما يرونه في مدينتهم من فرص للتنمية ومواطن قوة تختص بها المدينة وتميّزها عن غيرها. والتوجه العام الذي يمكن أن تخلقه إدارة الورشة عن طريق التركيز على النواحي الإيجابية للمدينة هو إدارة العملية التخطيطية من منظور تحقيق الأهداف والتطلعات بدلاً من الاصطدام بالمشكلات والعوائق ومحاولة حلها.

تلي ورشة عمل تقييم الأصول ورشة عمل أخرى لتحديد الرؤية المستقبلية للمدينة، وتحدد الرؤية المستقبلية ما ستكون عليه للمدينة خلال فترة زمنية محددة (حتى سنة الهدف) وتعتمد في صياغتها على الإمكانيات المحلية ومواطن القوة أو الفرص السابق التوصل إليها في ورشة العمل السابقة، وتكون نابعة من مشاركة مجموعة العمل الأساسية التي تعبر عن رأي المجتمع المحلي مع التركيز على تنمية القدرة التنافسية للمدينة وتحديد هويتها ودورها المميز في إقليمها، وبهذه الرؤية المميزة يزداد انتماء المواطنين ومشاركتهم في تحقيق أولويات التنمية بها. ولإمكان تطوير الرؤية المستقبلية (بحيث تكون منطقية وقابلة للتطبيق)، يقوم الاستشاري باسترجاع ما يلي لشركاء التنمية:

- الإمكانيات المتاحة بالمدينة (الموارد- نقاط القوة- الفرص).
 - تحديد الرؤية الخاصة بكل شريك من شركاء التنمية ذوي الصلة.
 - التحديات التي قد تعوق تحقيق الرؤية (نقاط الضعف والمخاطر).
 - تجميع الرؤى المختلفة و صياغة رؤية مستقبلية موحدة للمدينة.
- ومن الأهمية بمكان أن تُدار ورش عمل تحديد الأصول والإمكانيات وتحديد الرؤية بشكل يركز على الإيجابيات دون التركيز على المشكلات والعوائق. كما يجب التحقق من المشروعات التي تم استخراجها من الخطوة السابقة ومدى ملائمتها للرؤية بالمدينة، وتحقيقها للأهداف التنموية، كما يجب التنبيه على أهمية المشروعات الداعمة للتنمية، وعدم التركيز فقط على المشروعات الرأسمالية.

٢- صياغة الأهداف

يتم ترجمة الرؤية المستقبلية إلى غايات طويلة المدى، وأهداف قصيرة المدى، محققة لتلك الرؤية المستقبلية ومركزة على الإمكانيات المتاحة بالمدينة. وتعدّ هذه الأهداف هي الأساس الذي ستبنى عليه خطوط استراتيجيات التنمية القطاعية للمدينة وتحديد معايير تقييمها، وهي التي تربط الاستراتيجيات بالموقف الحالي بالمدينة، بالتالي ستكون المحددة لاتجاه الأولويات، وكذلك ستحدد ما إذا كان هناك قطاعات إضافية أبرزها انعكاس الرؤية. وعامة فإن هذه الأهداف العامة تنبع من الأهداف التفصيلية للمشروعات ذات الأهمية التي تم الاتفاق بصورة مبدئية عليها من خلال ورش العمل السابقة.

• المهمة الثالثة: إعداد وتنفيذ العرض الأول لاستشارة المدينة

يقوم الاستشاري بتجهيز العرض شاملاً كل الدراسات السابقة وتحليلاتها وعرض كافة خرائط الرفع المساحي العمراني والاجتماعي والاقتصادي وتحليلاتها، وعرض الرؤية والأهداف المتفق عليها وكافة القضايا والمشروعات المقترحة سواء من الخبراء أو مجموعة العمل الأساسية أو المتخصصة، أو من خلال شركاء التنمية. وتتم استشارة المدينة في اجتماع بحضور جميع الأطراف ذات الصلة، ويتم استعراض ما يلي:

- نتائج كافة الدراسات والمسوحات، والتي تمت مع عرض الخرائط ولوحات الرفع المساحي والعمراني والاجتماعي والاقتصادي والتحليل الرباعي.
- الرؤية المتفق عليها والغايات طويلة المدى، والأهداف قصيرة المدى لمناقشتها والإجماع عليها.

- المشروعات المقترحة من الأطراف ذات الصلة، مع احتمال إضافة أو تعديل أي مشروعات مقترحة.

بعد الانتهاء من الاجتماع (في نفس اليوم أو يوم لاحق) يتم عقد ورش عمل متوازية، كل ورشة تضم فئة من الفئات الأربعة الممثلة للمجتمع يتم من خلالها:

- الاتفاق على أولويات المشروعات وفقاً لاتفاق واحتياجات الشركاء في ضوء الأهداف. حيث يقوم الاستشاري بتوزيع هذا المرفق على شركاء التنمية كلاً على حدة، ويتم بعد ذلك تجميع الآراء وتحديد المشروع ذي الأولوية على أساس إجماع الآراء، ثم يتم عرض نتائج الأولويات على الحضور.

- يلي تنفيذ جلسة استشارة المدينة عقد ورش عمل للتعرف على تصور التكلفة التقديرية لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية، ووسائل التنفيذ والأطراف المساهمة، وتأثير هذه المشروعات على القضايا العرضية.

- يقوم الاستشاري بملء مصفوفة تقييم العلاقة التبادلية بين المشروعات والأهداف، حيث من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى إعادة النظر في صياغة بعض المشروعات، بالإضافة أو الحذف أو مزج بعض المشروعات ذات الأهداف المتقاربة، وذلك بهدف التوصل إلى مشروعات قابلة للتنفيذ.

• المهمة الخامسة: تدقيق مؤشرات المدينة

يتم استكمال وتدقيق المؤشرات التي سبق جمعها من المرحلة الأولى، والتي تم التأكد منها من خلال عقد المزيد من الاجتماعات، وتجميع المزيد من البيانات أو المسوحات المتقدمة أو التحليلات بأنواعها بكل مدينة.

مخرجات الخطوة الثانية: فيما يتعلق بخطة المشاركة المجتمعية

- بعض مستندات الرفع الميداني (لوحة استخدامات الأراضي الحالية معتمدة من المدينة).
- العرض الأول لاستشارة المدينة.
- فيلم مصوّر لورش العمل مع المجموعة الأساسية، واستشارة المدينة والورش القطاعية.
- خطوات تحديد الأهداف والمشروعات، وتحديد الرؤية قبل وبعد جلسة استشارة المدينة.

♦ الخطوة الثالثة: إعداد المخطط الاستراتيجي العام للمدينة

- تنقسم هذه الخطوة إلى سبع مهام رئيسية، هي:
- المهمة الأولى: الإطار المنطقي للغاية والأهداف ومؤشرات متابعة الأهداف.
- المهمة الثانية: وضع خطوط استراتيجية لتنمية المدينة.
- المهمة الثالثة: ورشة عمل المجموعة الأساسية للاتفاق على الاستراتيجية النهائية.
- المهمة الرابعة: إعداد الخطة الاستشارية لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية المدرجة بالمخطط.
- المهمة الخامسة: إعداد مخطط استعمالات الأراضي والحيز العمراني الجديد للمدينة والاشتراطات.
- المهمة السادسة: إعداد تقرير المخطط الاستراتيجي للمدينة.
- المهمة السابعة: إعداد المنظور التنموي للمدينة.

ولمزيد من الشرح والتوضيح فيما يخص مهام هذه الخطوة يرجى الرجوع إلى دليل العمل المرجعي، وفيما يتعلق بمراحل المشاركة المجتمعية بالمرحلة التحضيرية، فسوف يتمّ التعرض لما يلي:

• المهمة الثانية: وضع خطط استراتيجية لتنمية المدينة

يقوم الاستشاري في هذه المهمة بعرض القضايا الأساسية التي تتطلب حلولاً لسدّ الفجوة بين الوضع الراهن والوضع المستهدف، وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر. وبتحديد الرؤية المستقبلية باتفاق شركاء التنمية بالمدينة؛ يوجّه الاستشاري لوضع عدة خطط استراتيجية لتنمية المدينة حتى سنة الهدف (الرؤية المستقبلية) والمحاور المختلفة لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية.

• المهمة الثالثة: استشارة المجموعة الأساسية للاتفاق على الاستراتيجية ومناقشة الحيز العمراني

يقوم الاستشاري في هذه المهمة بعرض ومناقشة استراتيجية التنمية حتى سنة الهدف وبرنامج توطین وتنفيذ المشروعات ذات الأولوية على مستوى المدينة؛ على مجموعة العمل الأساسية، وكذلك مختلف شركاء التنمية للاتفاق عليها، ومناقشة الحيز العمراني المقترح للمدينة.

• المهمة الرابعة: إعداد الخطة الاستثمارية لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية المدرجة بالمخطط

بعد الاتفاق على الاستراتيجية النهائية لتنمية المدينة، وتحديد المشروعات ذات الأولوية؛ يتم ترجمة الاستراتيجية إلى المخطط الاستراتيجي العام من خلال توطین المشروعات وتبعيتها وتداخلاتها الزمنية وبرامج التنفيذ والتمويل والحيز العمراني المقترح، وأثر تلك البرامج والمشروعات المقترحة وفقاً لأولوياتها على الخطة الاستثمارية للمدينة.

• المهمة الخامسة: إعداد مخطط استعمالات الأراضي والحيز العمراني الجديد للمدينة والاشتراطات

وفي ضوء نتائج الدراسات القطاعية ومشروعات التنمية المتفق عليها واستراتيجية التنمية حتى سنة الهدف، وآراء الشركاء؛ يتم عرض المعلومات وأبعادها المكانية على خريطة استعمالات الأراضي بمقياس رسم ١/٥٠٠٠ على الأقل، واشتراطات بناء ملزمة وموجهة للتنمية بالمدينة، وتلحق خريطة استعمالات أراضي بتقرير المخطط الاستراتيجي العام للمدينة. كما يتم تحديد الحيز العمراني الجديد للمدينة بناء على الأراضي التي يقترح ضمّها للحيز العمراني القائم للمدينة بمقياس رسم ١/٥٠٠٠ على الأقل لتستوعب الوحدات السكنية المطلوبة والخدمات والمشروعات الاستثمارية، بالإضافة إلى شبكات الطرق والمرافق الأساسية. وأخيراً، يتم تحديد الاشتراطات البنائية للمناطق المختلفة وفقاً لاستعمال وحجم كل منها واتفاق الشركاء، ويتم إعداد شروط تخطيطية لمخططات التنمية لمختلف قطاعات المدينة.

• المهمة السادسة: إعداد تقرير المخطط الاستراتيجي للمدينة وقاعدة البيانات الجغرافية للمدينة GIS.

تشمل هذه المهمة إعداد التقرير النهائي للمخطط الاستراتيجي مع توضيح المؤشرات وبيانات الوضع الحالي وتحليل SWOT وتحديد الأهداف والمشروعات ذات الأولوية، وإعداد الإطار المنطقي للغايات والأهداف والمؤشرات، وتحديد الخطوط الاستراتيجية، وأخيراً مخطط استعمالات الأراضي والمخططات المكملة له.

♦ الخطوة الرابعة: عرض واعتماد المخطط الاستراتيجي العام للمدينة

بالانتهاء من إعداد خرائط المخطط الاستراتيجي العام متضمنة الحيز العمراني الجديد المقترح للمدينة والاستعمالات الرئيسية والاشتراطات البنائية المقترحة للمناطق العمرانية القائمة ومناطق الامتداد الجديدة، يتولى الاستشاري القيام بعرض المخطط على المجلس الشعبي المحلي المختص والجهات التنفيذية المعنية على مستوى المدينة والمحافظة والهيئة العامة للتخطيط العمراني، تمهيداً لاعتماد المخطط الاستراتيجي العام للمدينة. وتشتمل هذه الخطوة على ثلاث مهام رئيسية، هي:

• **المهمة الأولى:** عرض المسودة النهائية للمخطط الاستراتيجي على مجموعة العمل الأساسية وممثلي الأطراف ذات الصلة. ويقوم الاستشاري في هذه المهمة بعرض المسودة النهائية على مجموعة العمل الأساسية، وكذلك ممثلي الأطراف ذات الصلة والذين شاركوا جميعاً في كافة الخطوات السابقة حتى الوصول إلى المخطط الاستراتيجي العام للتأكد من مطابقة ما جاء بالخرائط والتقرير الفني لما تمّ الاتفاق عليها خلال الخطوات السابقة. ويقوم الاستشاري بتعديل أي ملاحظات ينتهي إليها هذا العرض تمهيداً للعرض على المجلس الشعبي المحلي المختص.

• **المهمة الثانية:** عرض المخطط الاستراتيجي العام على المجلس الشعبي المحلي. يتولى الاستشاري القيام بعرض المخطط الاستراتيجي للمدينة على المجلس الشعبي المحلي المختص للحصول على موافقة المجلس عليه تمهيداً لاعتماده من السلطة المختصة. ويلتزم الاستشاري بتلقي كافة ملاحظات المجلس خلال هذا العرض والقيام باستيفائها، ثم تقديم المخطط بعد استيفاء تلك الملاحظات على

المجلس الشعبي في جلسته التالية للحصول على موافقة المجلس على المخطط في صورته النهائية. كما يلتزم الاستشاري باستيفاء كافة ملاحظات الهيئة على المخطط، وتضمينها أيضاً في النسخ النهائية.

- المهمة الثالثة: تقديم النسخ النهائية للمخطط الاستراتيجي العام للمدينة للاعتماد بعد صدور قرار المجلس الشعبي المحلي بالموافقة على المخطط، يقوم الاستشاري بتقديم النسخ النهائية طبقاً للتعاقد إلى الهيئة مُرفقاً معها محاضر اجتماعات مجموعات العمل الأساسية والأطراف ذات الصلة لتقوم الهيئة بإجراءات اعتماد المخطط من السلطة المختصة.

٦-٣ شركاء التنمية بالمخطط

يقوم الاستشاري للمشروع بتعريف وتحديد شركاء التنمية المعنيين ووصف اهتماماتهم ومجالات مشاركتهم في إعداد وتنفيذ المخطط. وكذلك تكوين مجموعة العمل الأساسية متضمنة شركاء التنمية، والذين يشاركون في المناقشات على مدار العمل بمراحل المشروع المختلفة لمعرفة اهتماماتهم ورغباتهم، وأيضاً تكوين مجموعات عمل فرعية متخصصة تقوم بالمشاركة في مناقشة الموضوعات والقضايا المختلفة على كافة المستويات القطاعية بالدراسة.

■ فريق العمل بالمخطط الاستراتيجي والتفصيلي للمدن

يتطلب إنجاز المهام موضوع الدراسة بمرحلتها الأولى والثانية تكوين فريق عمل متكامل مكوّن من خبرات في التخصصات الآتية كحدّ أدنى:

- إدارة مشروعات وتطوير مؤسسي.
- تخطيط عمراني واستراتيجي..
- دراسات سكانية.
- إدارة بيئة.
- دراسات إسكان.
- دراسات مرافق.
- دراسات اقتصادية محلية.
- تنمية اجتماعية.
- نظم معلومات جغرافية.
- إدارة اجتماعات، ونقاش، واتصال.
- تصميم عمراني.

■ تحديد شركاء التنمية

• الجهات الحكومية

- الإدارة المحلية بالمحافظة والمدينة.
- المديرية واللجان القطاعية (صحة، تعليم، بنية، إسكان...).
- إدارات المرافق والخدمات على مستوى المحافظة والمدينة.
- الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي.
- أجهزة أو هيئات مياه الشرب والصرف الصحي.
- الأجهزة والهيئات العامة والمعنية.
- الشركاء من الجهات غير الحكومية على المستوى المحلي
- أعضاء المجلس الشعبي المحلي المنتخب على مستوى المحافظة والمدينة.
- القيادات الشعبية الطبيعية.
- ممثلو الجمعيات الأهلية العاملة بالمدينة.
- ممثلو المنظمات غير الحكومية
- ممثلو المؤسسات الدولية العاملة والمهتمة بالمدينة والمحافظة.
- ممثلو جمعيات المستثمرين والقطاع الخاص.
- ممثلو المجلس القومي للمرأة والمجالس القومية والفرعية.
- بعض الشخصيات العامة الموجودة بالمدينة.
- ممثلو وسائل الإعلام على المستوى المحلي.
- الصندوق الاجتماعي للتنمية.
- ممثلو النقابات المهنية وأفرعها.
- شركات تنمية عمرانية وعقارية.
- بنوك أو مجموعات مالية.
- ممثلو اتحادات المقاولين.

■ الإطار المؤسسي والحكم المحلي

- الهيئات الحكومية الممثلة على المستوى المحلي (المدينة).
- التسلسل الهيكلي المؤسسي داخل المدينة (المراكز الحضرية - الأحياء - المجاورات - والشيخات)، وما هي الوظائف المؤسسية التي تدار بصورة لامركزية.
- الاعتمادات المالية السنوية للإدارة الحضرية موزعة على قطاعات التنمية، والتمويل الفعلي الذي يتم الحصول عليه كنسبة من الاعتماد الأصلي المقترح.
- نسبة الاعتمادات التي يتم تدبيرها من موارد محلية وأوجه الإنفاق منها.
- التراخيص الصادرة وفقاً لنوعيتها، والوقت المستغرق لإصدارها، إن توفرت هذه البيانات.
- معدلات الانتهاء من المشروعات (معدلات الانتهاء بالنسبة إلى الجدول الزمني الأصلي).
- عدد مشروعات الخدمات الأساسية التي تمت بالمشاركة بين القطاعين العام والخاص (مشروعات الإمداد بالمياه، الصرف الصحي، تجميع القمامة، خدمات المواصلات، ... الخ).
- نسبة مشاركة المرأة في اتخاذ القرار من خلال تقلدها لمناصب عليا أو عضوية مجالس شعبية ومحلية.
- عدد ونوع المنظمات غير الحكومية والشعبية وفقاً لمجالات اهتماماتها: البيئية، الخدمات الاجتماعية، الدينية، قطاعية (النقابات مثلاً).

■ تحديد أولويات المشروعات

الفريق الفني منوطٌ به توزيع الملحق على شركاء التنمية مقسماً طبقاً لتصنيف الشركاء، ولكل مجموعة أن تختار ٥٠٪ من المشروعات (أو ٥٠٪ + ١ لرقم فردي من المشروعات) وذلك بتأشير عمود الأولوية.

النوع: الاستثمار الرأسمالي، بناء قدرات أو إجرائي.

المستفيدون: اسم المجموعة أو المستفيدون، مثال: كل المدينة، السيدات،.. الخ.

جدول رقم (١٧): تحديد أولويات المشروعات

م	اسم المشروع	النوع	المستفيدون	الأولوية
١				
٢				
٣				
٤				
يمكن زيادة الصفوف طبقاً للحاجة				

الفريق التقني منوطٌ به ترتيب أولويات المشروعات طبقاً لمستوى الموافقة.

مشروع يحظى بالأولوية من جميع الشركاء = رتبة ١

مشروع يحظى بالأولوية من ٣ من شركاء = رتبة ٢

مشروع يحظى بالأولوية من ٢ من الشركاء = رتبة ٣

مشروع يحظى بالأولوية من شريك واحد = رتبة ٤

مشروع يحظى بالأولوية من قبل المجموعات خارج الشركاء = رتبة ٥

جدول رقم (١٨): تحديد المشروعات ذات الأولوية

م	اسم المشروع	النوع	جمعية تنمية مجتمع	خاص	رتبة
١					٣
٢					١
٣					٢

يمكن زيادة الصفوف طبقاً للحاجة

■ مساهمة شركاء التنمية في المشروعات

أثناء جلسة استشارة المدينة لوضع المخطط الاستراتيجي، وبعد وضع أولويات المشروعات؛ يجب على الفريق الفني إشراك الشركاء من أجل مناقشة أسباب الموافقة على المشروعات ذات الأولوية الأولى، تقصي استعداداتهم وقدرتهم على المساهمة في المشروع. أسئلة للشركاء:

ما هي أهمية المشروع؟ ولمن؟

كيف يمكن لشركاء التنمية المساهمة في المشروع (تمويل مباشر، توجيه الموارد البشرية، التزويد بالمعلومات، تسهيل الموافقات، الاتصال بالمسؤولين، .. الخ).

النتائج ١: قائمة مبدئية بشركاء المشروع

يتم تحديد اسم المشروع، الشركاء، ممثلين الاتصال وتصور بالمساهمة .

جدول رقم (١٩): مساهمة شركاء التنمية في المشروعات

اسم المشروع					شكل المساهمة
القطاع:	تمويل	توجيه الموارد البشرية	التزويد بالمعلومات	تسهيل الموافقات والاتصال بالمسؤولين	أخرى

■ القضايا العرضية والمشروعات

يتطلب أيضاً من الفريق التقني مناقشة الموضوعات العرضية المتعلقة بالأولويات

جدول رقم (٢٠): تحديد القضايا العرضية والمشروعات

اعتبارات القطاعات العرضية المأخوذة في الاعتبار للمشروعات ذات الأولوية			اسم المشروع
البيئة	الفقر والمهمّشون	الحكم الرشيد	
	القطاع:		

■ مصفوفة المشروعات والأهداف

الفريق التقني منوطٌ به تحليل قوة العلاقة ما بين المشروع والأهداف خلال المقطع وعبر المقاطع، وذلك لإدخال قوي (غامق)، متوسط (أحمر متوسط)، أو ضعيف (أحمر خفيف)، بأكواد الألوان للخلايا، يمكن تحريك الأعمدة من أجل تحسين تمثيل النمط المجمع حتى يتم ملاحظته، تجميع العلاقات لا بدّ أن تشير أين وكيف ستتحرك المدينة للأمام؟ الرؤية الخاصة بالمدينة لا بدّ أن تعكس الحركة الاستراتيجية التي أشارت إليها التجميعات.

بحث:

المشروعات التي تخدم أكثر من هدف واحد.

المشروعات التي في تعداد الأهداف الأخرى.

أهم الأهداف المميزة التي تخدم معظم المشروعات.

جدول رقم (٢١): مصفوفة المشروعات والأهداف

مصفوفة مشروع - إلى- هدف		أ	أ	أ	أ	ب	ب	ب	ب	ج	ج	ج	د	د	د	هـ	هـ	هـ
أ	هدف																	
أ	هدف																	
ب	هدف																	
ب	هدف																	
ج	هدف																	
ج	هدف																	
د	هدف																	
د	هدف																	
هـ	هدف																	
هـ	هدف																	

تزداد أو تنقص الأعمدة والصفوف طبقاً لعدد المشروعات والأهداف

المرحلة الثانية: المخطط التفصيلي للمدن المشاركة والمخطط التفصيلي للمدن أولاً: الملامح.. والإطار العام

بعد الاتفاق على المخطط الاستراتيجي العام لتنمية المدينة واعتماده؛ يتم البدء في إعداد المخططات التفصيلية وخطط العمل التنفيذية لمشروعات التنمية ذات الأولوية، التي حددها المخطط (سواء كانت تلك المشروعات عمرانية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية..)، ويقوم الاستشاري بإعداد المخططات التفصيلية وخطط العمل بالمشاركة مع شركاء التنمية الذين ظهرت قدراتهم واهتمامهم أثناء مشاركتهم في ورش العمل الخاصة بالمخطط الاستراتيجي، أو الذين يمكن استقطابهم للعمل بالمدينة خاصة من المؤسسات الإقليمية أو القومية القادرين على مشاركة المدينة في تنفيذ المشروعات أو بناء القدرات. كما تتضمن مهام الاستشاري في هذه المرحلة التركيز على مشكلة الحدّ من ظهور مناطق عشوائية جديدة بالمدينة من خلال القيام بعمل مخططات تفصيلية لتنمية الأراضي المتآخمة للمناطق العشوائية الهامشية على أطراف المدينة لضمان نموها بصورة مخططة، بدلاً من الامتداد العشوائي لها. وبناءً على ذلك فيمكن تقسيم خطط العمل المتوقع إعدادها تبعاً لنوعية المشروعات ذات الأولوية التي تمّ تحديدها من قِبَل شركاء التنمية كما يلي:

- مخططات تفصيلية شاملة مناطق الامتداد.
- مخططات تفصيلية شاملة مناطق تحريم العشوائيات الهامشية على أطراف المدينة.
- مخططات تفصيلية لمشروعات التنمية العمرانية ذات الأولوية (إعادة تخطيط

منطقة متدهورة- الارتقاء بمنطقة عشوائية قائمة- تخطيط منطقة صناعية جديدة- الخ)

- مشروعات التنمية ذات البعد المكاني، فيُكتفى بوضع خطة العمل لبرنامج التنفيذ لها.

- دراسات الجدوى للمشروعات العمرانية والخدمية أو البيئية أو الاقتصادية ذات الأولوية.

- وينقسم العمل في هذه المرحلة الثانية إلى خطوتين رئيسيتين هما:
الخطوة الأولى: إعداد المخططات التفصيلية للمشروعات ومناطق الامتداد العمراني للمدينة.

الخطوة الثانية: إعداد المخططات التنفيذية ومستندات طرح العطاء للمشروعات ذات الأولوية.

ثانياً: مراحل المشاركة المجتمعية بالمخطط

♦ الخطوة الأولى: إعداد المخططات التفصيلية للمشروعات ومناطق الامتداد العمراني للمدينة

■ المهمة الأولى: إعداد المخططات التفصيلية

■ إعداد مخططات تفصيلية لمناطق الامتداد العمراني (بعد تحديدها في إطار المخطط).

- جمع المعلومات التفصيلية عن تلك المناطق (ملكيات وأنواع أحجام الحيازات للأراضي، نظام إدارة الأراضي، أسلوب الإمداد بالمرافق، آليات التسويق).

- إعداد تقرير تفصيلي عن تلك المناطق: (إحجام السكان المتوقعة/ فرص العمل/ الأنشطة/ الاشتراطات البنائية... الخ).

- ورش عمل دورية مع مجموعات العمل الأساسية والمتخصصة المعنية بتنفيذ تلك المشروعات.

- شبكات الطرق الأساسية والفرعية وخطوط التنظيم.
- شبكات المرافق الأساسية.
- تقسيم الأراضي داخل مناطق الامتداد مع توطين الخدمات المقترحة.
- إعداد مخططات تفصيلية للمناطق الهامشية حول العشوائيات (تحزيم العشوائيات) بعد تحديدها في إطار المخطط العام.
- جمع المعلومات التفصيلية عن تلك المناطق (ملكيات، أحجام قطع الأراضي / إدارة الأراضي / أسلوب الإمداد بالمرافق / آليات التسويق) مع القيام بأعمال الرفع المساحي والجلسات الاسترشادية.
- إعداد تقرير عن تلك المناطق: (أحجام السكان المتوقعة، فرص العمل والأنشطة، الاشتراطات البنائية... الخ).
- ورش عمل دورية مع مجموعات العمل الأساسية والمتخصصة المعنية بتلك المشروعات.
- إعداد مخططات تفصيلية لمشروعات ارتقاء عمراني:
- جمع المعلومات التفصيلية عن تلك المشروعات (ملكيات، أنماط الإسكان / إدارة العمران / أسلوب الإمداد بالمرافق / آليات التسويق).
- إعداد تقارير تفصيلية عن تلك المناطق: (إحجام السكان الحالية والمتوقعة / فرص العمل الحالية والمتوقعة / الأنشطة / الاشتراطات البنائية.... الخ).
- يتم إعداد هذه المخططات التفصيلية للمشروعات بالاشتراك مع مجموعات العمل الأساسية والمتخصصة بالمساهمة في مشروعات الارتقاء عن طريق عقد ورش عمل دورية معهم.

■ المهمة الثانية: إعداد خطط العمل لأحد المشروعات غير العمرانية

تشتمل خطط العمل للمشروعات الغير عمرانية على تحديد متطلبات المشروع تفصيليًا وأدوار المؤسسات المتعاونة والالتزامات المالية لكلٍّ منها وآلية التنسيق بينهم لتحقيق المشروعات المتفق عليها والجدول الزمني للتنفيذ، ولا بدّ من مناقشة مكامن الخطر في خطة العمل واتباع استراتيجيات بديلة في حالة الفشل في تنفيذ الخطط. ويقوم الاستشاري من خلال هذه المهمة بما يلي:

- تحديد متطلبات المشروع التفصيلية.
- تحديد الجهات المشاركة ودورها والبرامج الزمنية والموارد التمويلية.
- تحديد المخاطر والفجوات والاتفاق على آليات التنفيذ والتنسيق والمتابعة.
- إعداد البرنامج الزمني للتمويل.

وتنتهي مرحلة إعداد خطط العمل بترجمة هذه الخطط إلى برنامج استشاري أو رأسمالي يحدد كيفية تنفيذ وتمويل البرامج والمشروعات المتفق عليها، مع تصنيفها كمشروعات رأسمالية أو مشروعات دعم فني، ليتم إدراجها في الخطة الاستشارية الرأسمالية للمدينة، بعد موافقة شركاء التنمية واعتماد الجهات المختصة للمخطط، بحيث تدرج المشروعات ذات الأولوية في جدول التدفق النقدي للخمس سنوات الأولى بعد اعتماد المخطط، وأن يراعى مراجعة موازنة المشروعات سنويًا.

■ المهمة الثالثة: إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية سواءً للمشروعات ذات

الأولوية أو لمناطق الامتداد أو لتحزيم العشوائيات

يتم إعداد دراسة جدوى اقتصادية أولية لكل مشروع ذي أولوية، وقد يتم تعديل المخططات التفصيلية بناءً على:

— دراسة السوق واحتياجاته.

— دراسة القدرة الشرائية للسكان.

— دراسة حركة رؤوس الأموال ومساهمات القطاع الخاص ومراحل التنفيذ.

ويجب عرض نتائج هذه الدراسات في ورش العمل المتوالية لشركاء التنمية بالمدينة والتنفيذيين، وتتم هذه المهمة على التوازي مع مهمة الإعداد للمخططات التفصيلية.

■ المهمة الرابعة: تحديث قاعدة المعلومات الجغرافية للمدينة GIS

يلتزم الاستشاري بإدخال كافة المخططات التفصيلية والخرائط الخاصة بها في قاعدة المعلومات الجغرافية التي تم بناءها خلال مرحلة إعداد المخطط الاستراتيجي العام للمدينة بنظام GIS ويراعي في تطوير تلك القاعدة نفس المعايير الفنية الموضحة بالملاحق الخاصة بنظم المعلومات الجغرافية.

■ المهمة الخامسة: اعتماد المخططات التفصيلية للمشروعات ذات الأولوية

يلتزم الاستشاري في هذه المهمة بعرض مخرجات المخططات التفصيلية على الهيئة العامة للتخطيط العمراني للمراجعة الفنية، والتأكد من مطابقة تلك المخرجات مع المخطط الاستراتيجي العام للمدينة، وكذلك عرض تلك المخرجات على المجلس الشعبي المحلي المختص للموافقة عليها تمهيداً للاعتماد من المحافظ. ويلتزم الاستشاري خلال تلك المهمة باستيفاء كافة الملاحظات التي تفد إليه من مجموعات العمل الأساسية والمتخصصة والمجلس الشعبي المحلي والهيئة، ثم تقديم المخططات التفصيلية في صورتها النهائية إلى الجهة المختصة القابلة للاعتماد.

♦ الخطوة الثانية: إعداد المخططات التنفيذية ومستندات طرح العطاء للمشروعات ذات الأولوية

■ **المهمة الأولى:** عمل مستندات الأعمال التنفيذية وطرح العطاء، وهي خطوة فنية يقوم بها الاستشاري.

■ **المهمة الثانية:** إعداد البرنامج التنفيذي للمخطط الاستراتيجي.

يعتبر البرنامج التنفيذي للمخطط الاستراتيجي هو الدليل الإرشادي الذي يوضح طبيعة النشاطات المطلوبة والتي يجب أن تتم في أوقات زمنية محددة، حتى لا تحيد عملية التنمية عن مسارها نحو التنفيذ الناجح للمخطط الاستراتيجي، ويشتمل هذا البرنامج على تحديد أسلوب التعامل مع المشروع بحيث يتم تنفيذه على مراحل، وعلى مجموعة من الخطوات التنفيذية والمهام المطلوبة (لكل مرحلة على المدى العاجل والمتوسط والبعيد، وترتيب أولوياتها حسب درجة أهميتها وجدواها)، ثم تحديد المسئول عن كل مهمة سواء من المجتمع المحلي أو القطاع الخاص أو الحكومي، وتحديد درجة المسؤولية، ونوع المساهمة وحجمها، والتعرف على المعوقات وكيفية تجاوزها.

ثالثاً: شركاء التنمية بالمخطط

يقوم الاستشاري للمشروع بتعريف وتحديد شركاء التنمية المعنيين، ووصف اهتماماتهم ومجالات مشاركتهم في إعداد وتنفيذ المخطط. وكذلك تكوين مجموعة العمل الأساسية متضمنة شركاء التنمية والذين يشاركون في المناقشات على مدار العمل بمراحل المشروع المختلفة لمعرفة اهتماماتهم ورغباتهم، وأيضاً تكوين مجموعات عمل فرعية متخصصة تقوم بالمشاركة في مناقشة الموضوعات والقضايا المختلفة على كافة المستويات القطاعية بالدراسة.

شكل رقم (٤): نموذج للمخطط التفصيلي لمنطقة

